ما مصدرية تكرر
اى عن كل واحد منها اى من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر
فعل ماض والضمير فيه عائد الى كل وهو فى تقدير المصدر بما مفعول
نفيت اى نفيت عن كل واحد منها تكررها ولا يجوز ان يكون
ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفى نفس المسئلة المتكررة وهو
غير جائز لان المراد نفى التكرار دون المتكرر ولو حكم بجواز نفيها
لم يكن الكتاب مشتملا لهذه المسئلة المتكررة وهو غير وارد بل مؤد
الى الفساد لانه يلزم منه ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع مذكورة
فى الكتاب وبطلانه باين هكذا قيل لكن فيه نظر لانا لا نسلم انه
يلزم من نفى المتكرر نفى نفس المسئلة المتكررة التى هى المسئلة النحوية
لان المتكرر هو الموصوف بصفة التكرار ولا يلزم من نفى المجموع
نفى كل جزء اعنى الموصوف مع الصفة لان نفى المجموع قد يكون بنفى
قيد من قيوده فلم لا يجوز ان يكون ههنا كذلك فنفى المتكرر
بنفى تكرره لا بنفى نفسه حتى يلزم ما ذكرتم او نقول يجوز ان يكون
ما موصولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت عن كل منها تكرار
ما تكرر فيستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام استثقالا
منصوب على انه مفعول له من نفيت او على انه حال من ضمير نفيت
بمعنى مستثقلا للمعاد متعلق باستثقالا وهو مصدر ميمى بمعنى
الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استثقالا وجاز
فيه الوجهان ايضا للمفاد متعلق باستقلالا وهو اسم مفعول
من افاد يفيد واللام فيه اما للعهد والمعهود هو الولد او بمعنى
للجنس فالمراد من المفاد كل من استفاد من هذا المختصر وقول من قال

١٢

من قال ان اللام فيه بمعنى الذى لانه فى الصفة وهى فيها بمعنى اسم
الموصول لا حرف تعريف فلا يكون للجنس باطل لانا نقول القول
بكون اللام للجنس على مذهب المازنى فان اللام عنده فى الصفات …للجنس؟
مطلقا سواء كانت بمعنى الحدوث كالضارب وغيره اولا كالمؤمن
والكافر حرف تعريف لا للجنس ولو سلم فلا نسلم ان الموصول
ينافى الجنسية والاستغراق كقولنا اكرم الذين يأتونك الا زيدا
وضرب العالمين الا عمروا ونحو ذلك فانهما فى هذين المثالين
للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذى شرطه دخول
المستثنى فى المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء فليتأمل
غير منصوب على الحالية من ضمير استصفيت مدخر مجرور بالاضافة
الغير اليه وهو اسم الفاعل من باب الافتعال اصله مذتخر فجاز فيه
مذخر بالذال المنقوطة ومدخر بفك الادغام فضل منصوب
على انه مفعول مدخر النصيحة مجرورة لاضافة فضل اليها وانما
عمل مدخر فى فضل لانه اريد به الحال والاستقبال واعتمد على غير
وهو فى معنى النفى يعنى ان عمل اسم الفاعل مشروط بشرطين الاول
كونه بمعنى الحال والاستقبال والثانى اعتماده على احد الاشياء
الستة الاول حرف النفى نحو ما قائم زيد او ما فى معناه كما فى قول
الشاعر وان امرءا لم يعن الا بصالح لغيره يعن نفسه بالمطامع
فان معين عمل فى نفسه النصب لاعتماده على غير والثانى حرف
الاستفهام ملفوظا صريحا نحو اقائم زيد او مقدرا كقوله ليت
شعرى مقيم العذر قومى اى امقيم والثالث المبتدأ صريحا نحو زيد

Copyright © King Saud University